

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

# جدلية الحرية والنظام العام في زمن الوباء

العربي بوعودة

محام بهيئة المحامين بمراكش

All rights  
reserved



جميع الحقوق  
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث  
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies

### مقدمة

ينطوي تحليل العلاقة الموجودة بين النظام العام ومجال الحرية على صعوبات منهجية بالغة، تعكسها طبيعة التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي رافقت تطور الدولة الحديثة؛ لذلك تميز كلا المفهومين بالمرونة نتيجة اختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى.

يجب الإقرار منذ البداية بالعلاقة الجدلية القائمة بين ممارسة الحرية وحفظ النظام العام؛ لذلك فالحرية كقضية فكرية، فلسفية، سياسية، إنسانية خالدة، تحتاج دوماً إلى تحليل دقيق لسبر أغوار الأسئلة المرتبطة بالممارسة الفعلية في علاقتها بالتمثيلات الاجتماعية السائدة، وتقديم إضاءات بشأن إقامة توازن بين الحرية و النظام العام الذي يحققها. فمن خلال ملاحظة ما عشناه خلال فترة تفشي فيروس كورونا من أحداث، وما اتخذته الحكومة من قرارات اتسمت بشيء من الارتجال، تبدو الكثير من تفاصيل العقد الاجتماعي في حاجة إلى إعادة النظر، وفقاً لما فصله الفيلسوف "جون جاك روسو" في نظرية العقد الاجتماعي، الذي يؤسس لعلاقة تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، قائمة على جملة من التنازلات من طرفي العقد.

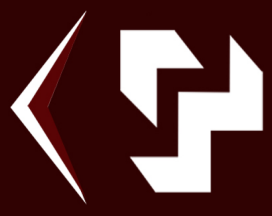
وكم كان حري بنا أن نستفيد، ليس فقط من بعض التنازلات من جهة الحكومة والتي يفرضها واقع الجائحة، ولكن لينع المواطن ببعض حقوقنا، ولا سيما الحق في الحصول على المعلومة الصحيحة بشأن الحالة الوبائية دون تهويل أو تخويف، والحق في الرعاية الاجتماعية والأمن القانوني، وتأمين الحق في اللجوء إلى القضاء باعتباره ضماناً أساسية من ضمانات دولة الحق والقانون، والحق في التظاهر السلمي، لأننا في غالب الأحيان نوهم أنفسنا أن وجودنا مرتبط بعمق تفكيرنا، في محاولة لتجسيد فكر الفيلسوف "ديكارت" في ما سمي بـ "الكوجيطو" الذي يؤسس له الجملة الأكثر شهرة "أنا أفكر إذا أنا موجود". فكيف إذن، يمكن قياس مستوى حرية الفكر بهذا المعنى في زمن الوباء؟ وفي أي مستوى من التفكير يمكن الحديث عن الوجود الإنساني الفعلي؟

تنبني الفكرة المحورية في هذه الدراسة على التساؤل حول كيف يمكن أن نحفظ النظام العام في ظل حالة الطوارئ الصحية دون أن نمسّ بحرية المواطنين؟ أو بمعنى آخر كيف يمكن أن ندبر الجائحة في احترام تام لحقوق الإنسان؟ وكيف اهتم القانون الدولي بقضية الحرية في ظل الإجراءات الاستثنائية التي تفرضها حالة الطوارئ الصحية؟ وما هي الضمانات التي وضعت على مستوى المواثيق الدولية لمنع كل مساس بالحرية؟ وهل يمكن أن تبرر الجائحة تهديد الحرية أو أن نجعل حفظ النظام العام ذريعة لانتهاك الحقوق والحريات أو التخلي عن صوتها.

يحضر في هذا السياق، سؤال تنزيل القوانين العادلة وتطبيقها بشكل لا يمس بكرامة المواطن، ولا يعيد البلد إلى الوراء في مؤشر الحريات العامة والتنمية لارتباط المفهومين ببعضهما البعض، كما نظر لذلك الاقتصادي "أمارتيا سين"<sup>1</sup> في كتابه "التنمية حرية" "DEVELOPMENT AS FREEDOM"، حيث اعتبر بعض الاقتصاديين هذه الأطروحة بمثابة مستوى للاقتصاد الأخلاقي، منبئية على "فرضية بسيطة وهي أن الحرية غاية نهائية ووسيلة رئيسية للتنمية في آن واحد. ويُبرر سين ذلك، بكون التقييم المقبول الوحيد للتقدم الإنساني هو في النهاية تعزيز للحرية، وأن تحقيق التنمية يعتمد على الناس الأحرار، أما حالة الفقر، فتتصف عموماً بفقدان واحدة من الحريات. ويستنتج سين بأن التنمية الحقيقية لا يمكن اختزالها فقط بزيادة الدخل القومي، ولا برفع مستوى الدخل لكل فرد، وإنما تتطلب حزمة من الآليات المتداخلة تمكّن بشكل متدرج من ممارسة نطاق متنامي للحريات"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حاصل على جائزة نوبل عام 1998، صدر له كتاب "الحرية تنمية" عن مطبوعات جامعة أكسفورد عام 1999 في 366 صفحة.

<sup>2</sup> حاتم حميد محسن "التنمية كحرية: قراءة في نظرية أمارتيا سين، منشور بموقع



وفي إطار الحديث عن ضرورة التععيد لمناخ تسود فيه قيمة الحرية، وفق تصور أمارتيا سين، ينبغي التأكيد على أن إقرار ضمانات قوية لممارسة الحريات السياسية والحقوق المدنية، ليس باعتباره من الوسائل التي تحقق النمو في الناتج المحلي الإجمالي وحسب، وإنما كخير مباشر في حد ذاته، لأن الحرية بهذا المعنى كفيلة بأن تخلق نموا في الكثير من المجالات الحيوية<sup>3</sup>.

تعود بنا هذه الملاحظة إلى النقاشات الحق في التعليم كحق من الحقوق الأساسية للإنسان، ولكن الأمر يستدعي بالضرورة الإشارة ولو بشكل سريع للحق في التربية في ظل الأزمات الصحية، ومدى نجاعة التعليم عن بعد، لما للتعليم بوجه عام من انعكاس مباشر على العديد من مجالات الحياة العامة. وقد سبق لعبد الله العروي في كتابه "ديوان السياسة"، أن تطرق لموضوع التعليم النظامي في المغرب، عندما تساءل عم كيفية الفطام وتحقيق النقلة المرجوة من مجال التربية والتعليم النظاميين، منتقدا طبيعة التعليم الذي تقدمه المدرسة العمومية وتأثيره في صناعة جيل الغذ<sup>4</sup>.

إذن ما طبيعة العلاقة بين الحق في الحرية والالتزامات القانونية والأخلاقية والاجتماعية؟ وكيف يمكن فهم هذه العلاقة أو بتعبير كانط "كيف ننتع إنسانا بكونه حر، في نفس الوقت الذي يكون فيه خاضعا لضرورة لا مناص منها"<sup>5</sup>

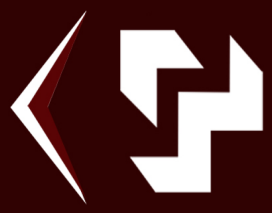
<https://m.annabaa.org/arabic/books/19054>، شبكة النبا المعلوماتية، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/25

3 في كتابه المشار إليه أعلاه يتحدث "سين" على خمسة أنواع من الحريات: الحرية السياسية والتسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية وضمن الشفافية وتأمين الحماية. هذه الحريات في نظره غاية في الأهمية وتلعب دورا أساسيا في الفاعلية والتقييم، إذا اعتبرنا أن الحرية تقيّم عملية التنمية وتتيح فرصا عديدة لضمان نجاعتها وفعاليتها.

<sup>4</sup> لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى مؤلف "ديوان السياسة" للدكتور عبد الله، طبعة 1، 2016، ص. 56

<sup>5</sup> Emmanuel kant : Critique de la raison pratique,Quadrige,PUF 9ème edition, 1985, p 102.





## المطلب الأول: الحرية وسؤال التقييد

أستطيع القول من الناحية المنهجية أن الأسئلة المطروحة في نهاية التقديم لهذه الورقة البحثية لا توطرها خلفيات سياسية أو مذهبية أو دينية، فهي فقط تجسيد للحق في الاختلاف الفكري، مع أن الاختلاف بهذا المعنى حق طبيعي يميز الإنسان عن الحيوان، لذلك فالبحث في سؤال الحرية بين التنظيم والممارسة في زمن انشغلنا فيه بوعي أو بغير وعي بتحقيق الحق في الأمن الصحي والحق في الحياة، له ما يبرره من الناحية العلمية، انطلاقاً من ممارستنا الواعية للحرية المرتبطة في الوقت الراهن بفرض إجراءات الحجر الصحي، والتقييد بالنصائح الطبية التي أعلنت عنها منظمة الصحة العالمية، وإن حاول البعض حصر النقاش في زمن كورونا عن الحق في الرعاية الصحية والاجتماعية، وفي المقابل لوحظ نوع من الشح في ما يتعلق بتناول موضوع واقع الحرية في حالة الظروف الصحية الاستثنائية، كأطروحة للسجال والتدافع الفكري. لذا فإن تمسكنا بكل الأشكال الدالة على التعبير عن ممارسة الحريات الفردية خلال الوباء، يعكس امتلاكنا لذوات حرة، مسؤولة قادرة على قبول فكرة الواجب أو الإلزام المرتبط بشكل وثيق بمسألة الحق، لأن الغاية المتوخاة من كل تصرف كيفما كانت طبيعته، تتجسد في احترام حرية الإنسان وأدميته.

لقد ذهب الفيلسوف "ايمانويل كانط"<sup>6</sup> إلى اعتبار الحرية حق مطلق عصي عن التقييد بقوله: "أن لا أحد يستطيع أن يلزمك بأن تتعامل وفق طريقة معينة أو أن تفكر بنفس الطريقة التي يريدها هو"، ولكنه يؤمن في نفس الوقت بأن كل شخص يستطيع البحث عن سعادته وفرحه بالطريقة التي يراها مناسبة.

وغني عن البيان أن الحرية تعبير مناقض للعبودية، والحر من الناس وفق المتداول هو أشرفهم وسيدهم، فهي المكانة العامة التي قررها الشارع للأفراد على السواء، تمكيناً لهم من التصرف على خيرة من أمرهم، دون الإضرار بالغير حسب ما ذهب إليه الفقيه "فتحي محمد الدريني"<sup>7</sup>. إلا أن الحرية ليست مطلقة، كما قد يعتقد البعض، بل لها قيوداً تزيد من عمق مفهوم الحرية، وتجعلها عقلانية إلى حدود معينة، كما أن الحرية في تصور القانون الدولي هي حق طبيعي من أهم حقوق الإنسان التي ترتبط بوجوده أصلاً، كحرية اتخاذ القرارات الشخصية، وحرية التفكير والرأي وكافة التصرفات التي لا تتعدى على حريات الغير أو تتجاوزها بشكل من الأشكال.

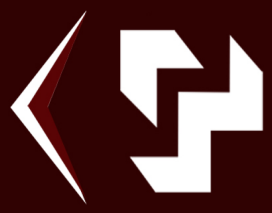
وبناء على هذه المعاني والدلالات، يصبح الحديث عن الحرية العقلانية، بمثابة حديث عن شروط معينة لممارسة مقبولة لكثير من الحقوق الأساسية، التي لا يمكن للفرد الاستغناء عنها، وذلك في إطار دولة مدنية ديمقراطية تضمن التعايش بين جميع مكوناتها وتقبل بممارسة الشعائر والثقافات على اختلافها، دون إقصاء أو تمييز.

ونظر للارتباط الوثيق بين الحرية والفضاء العام، فإنه قد تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم النظام العام، حيث اختلفت الفقه حول محدداته وتطبيقاته في العديد من الأنظمة القانونية، واتفقوا على صعوبة إيجاد تعريف دقيق للمفهوم؛ ففي مسعاه للإحاطة بتعريف الفضاء العام، اعتبر الفقه الانجليزي النظام العام هو "الأساس أو المبدأ الذي يوجب استبعاد تطبيق القانون الأجنبي الواجب التطبيق في الحالات التي يخالف فيها تطبيقه سياسة القانون الانجليزي أو قواعد الآداب العامة المدعية في انجلترا أو مع ضرورة المحافظة على النظم السياسية فيها"<sup>8</sup>.

<sup>6</sup> فيلسوف ألماني (1724-1804)، أخر الفلاسفة المؤثرين في الثقافة الأوروبية الحديثة، أشهر كتبه كتاب "نقد العقل المجرد" 1781م.

<sup>7</sup> فقيه فلسطيني وأكبر علماء الشريعة في العصر الحديث (1923-2013)، لقب بشاطبي عصره، من مؤلفاته المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي عام 1996.

<sup>8</sup> حسن هداوي، تنازع القوانين وأحكامه في القانون الدولي الخاص الأردني، ط 1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1993، ص 189.



يستشف من خلال التحديد الوارد أعلاه، أن مفهوم النظام العام يقبل التأويل والتمطيط أحيانا، لينسحب على الأخلاق الحميدة والأعراف التي أقرّ المجتمع بصيغتها الإلزامية. كما أن مع تطور الحياة وتعقدها، سيدفع بسلوكات مجتمعية، تعتبرها السلطة العامة مخالفة للنظام العام، إلى البروز والتسيّد، من قبيل: العلاقات الإنسانية الحرة بين الجندسين البعيدة عن إساءة استعمال هذا الحق، وذلك باحترام الشعور الجمعي، وفي إطار ما لم يتم تجريمه بمقتضى القانون الجنائي أو قوانين خاصة. وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن "مفهوم النظام العام قد عرف تطورا ملموسا على إثر التعديلات التي أدخلت على مدونة الأسرة، فما كان يعتبر مخالفا للنظام العام طبقا لمدونة الأحوال الشخصية لم يعد يعتبر كذلك في ظل المدونة، الأمر الذي من شأنه أن يضع حدا للعديد من طلبات التذليل بالصيغة التنفيذية والتي كانت تحكم بالرفض لأسباب واهية تستند إلى كون تلك الأحكام تتعارض مع النظام العام الذي كان يفهم فهما خاطئا لا يتماشى مع مصالح الجالية المغربية المقيمة بالخارج"<sup>9</sup> ومن جهة أخرى، فقد استعمل التشريع الفرنسي مفهوم النظام العام كمعيار عام، بموجبه يمكن للمحاكم، نطاق سلطة تقديرية محدودة من خلال الطعن في المعاملات التي تعتبرها مسيئة للنظام العام<sup>10</sup>.

جدير بالذكر أن ممارسة الحرية بصفة أعم في ظل حالة الطوارئ الصحية، قد عرفت الكثير من الإشكالات المرتبطة أساسا بهواجس السلطة العمومية المستندة إلى واجبها الأخلاقي والقانوني، المتمثل في الانتصار لما سمي "الحرب ضد الوباء"، لذلك يبدو في غاية من الأهمية تناول واقع الحرية في ظل الجائحة، قبل التطرق إلى تأثيرها على ممارسة الحقوق والحرريات الأساسية للمواطنين والمواطنات، ومن خلال تقديم تشخيص موضوعي لبعض المؤشرات المعتمدة في قياس مستوى تمتع الفرد بحقوقه وحرياته المكفولة دستوريا.

### المطلب الثاني: واقع الحرية في علاقتها بإجراءات الحجر الصحي

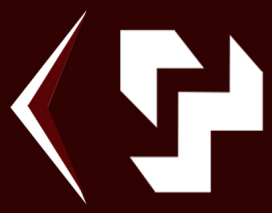
لعل الحديث عن الحرية في السياق المعلن عنه أعلاه، والمرتبط بإعلان حالة الطوارئ الصحية، وسؤال الصراع من أجل تقييدها وفق نظم قانونية صارمة أحيانا، والبحث في تيمة الحرية من زاوية قانونية فلسفية، يستدعي بالضرورة الانفتاح على أهم النظريات والأدبيات الفلسفية التي تناولت الموضوع، وكيف تطور مفهوم الحرية عبر التاريخ الفلسفي والسياسي في الكثير من الأنظمة السياسية، مع التشديد على أن الوضع في المغرب يختلف إلى حد ما مع أهم البيئات، التي نشأ فيها مفهوم الحرية.

إن ما نعيشه ونلاحظه اليوم في مجتمعنا من ممارسات ارتبطت بالحجر الصحي، لمي موضوعات، من بين أخرى، سبق للكثير من النظريات الفلسفية أن عالجتها بشيء من التفصيل، وما تطلعتنا عليه الكثير من السجلات الفلسفية التي جاءت في كتب فلاسفة كبار ونذكر هنا على سبيل المثال ما ذهب إليه الفيلسوف "جون بول سارتر"<sup>11</sup> بقوله: "لا يوجد فرق بين الوجود الإنساني والحرية، إذ الإنسان حر بطبيعته"، أو بتعبير آخر: الإنسان تواق إلى الحرية منذ ولادته، ومجبول أن يكون حرا. وقد يسعفنا هذا التوضيح، في محاولة فهم تأثير انتشار وباء فيروس كورونا المستجد على العلاقات الاجتماعية، سيما داخل الأسرة الواحدة كنواة أساسية لهذا المجتمع.

<sup>9</sup> مروان عبادي باحث بكلية الحقوق بمكناس، "محددات النظام العام بالمغرب" مقال منشور في موقع <https://www.marocdroit.com>، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/06.

<sup>10</sup> وفي هذا الصدد نستدل بالمادة السادسة من القانون المدني الفرنسي لسنة 1840 على التي ورد فيها على أنه "لا يمكن للمرء أن ينتقص، من خلال اتفاقيات معينة، إلى القوانين التي تتعلق بالنظام العام والأخلاق الحميدة"، وهو نفس الاتجاه الذي سار عليه القانون المغربي في العديد من المقتضيات ذات الصلة بالنظام العام"<sup>11</sup> فيلسوف نظرية المعرفة وروائي وكاتب مسرحي وناقد أدبي وناشط سياسي فرنسي، (1905-1980) تأثر بمارتن هايدغر، منح جائزة نوبل للأدب 1964م، أهم مؤلفاته "1943 الوجود والعدم".





العلم هو تاريخ أخطاء العلم". ذلك أن تطورات تفشي الوباء في العالم، كشف بشكل جلي أن ما قدمه العالم كتدابير وقائية عند ظهور الفيروس بمدينة ووهان الصينية، ليس كافيا إطلاقا للحد من انتشار الجائحة، وتجنب الإصابة بمرض كوفيد 19، إن لم نقل أن بعض العقاقير التي كانت تقدم لمرضى كوفيد 19 في شكل بروتوكولات علاجية، أعلنت منظمة الصحة العالمية عدم فعاليتها، وبقي المواطن في كل ذلك تحت رحمة مديرية الأوبئة بوزارة الصحة التي تطلعه بشكل يومي عن الوضعية الوبائية بالمغرب، في صيغة أرقام ودون تفاصيل أخرى.

ويدخل ضمن هذه المفاهيم للصيقة بحالة الطوارئ وحصول الكوارث الطبيعية والبيئية مفهوم حالة الإضراب والطوارئ والذي يسمى بـ (tumultus) لاسيما عند مقارنته بحالة الحرب (bellum) الذي قد أثار نقاشات لم تكن دوما وثيقة الصلة بالموضوع، فقد ورد ذكر العلاقة بين المفهومين في المصادر القديمة، كما في إحدى فقرات "الفلبات"-على سبيل المثال- التي أكد فيها شيشرون أنه "قد تنشأ حرب دون حالة إضراب وطوارئ (tumultus)، لكن لا إضراب دون حرب"<sup>17</sup>

أمام هذا الوضع الراهن المرتبط بوضعية حقوق الإنسان في زمن الجائحة، ينبغي تكثيف الدراسات الاستشراعية والمستقبلية، التي تهتم بدراسات انعكاس وباء كوفيد 19 على النظام الاجتماعي والاقتصادي في المغرب، وذلك من خلال السعي إلى توفير رعاية صحية وطبية للأفراد، كإنشاء المستشفيات وتجهيزها بأحدث الوسائل الطبية والعمل على تأمين النظام الاقتصادي عن طريق منح الرخص المهنية للأفراد والشركات للقيام بكل أصناف الأنشطة المدرة للثروة، وحماية حقوقهم القانونية في إطار بيئة تتسم بالأمن، وما ينتج عن ذلك من تحقيق الحياة الاجتماعية المناسبة للأفراد داخل المجتمع، عن طريق خلق الوظائف التي تساعدهم في الحصول على الدخل، وتوفير الدعم المادي للفئات الهشة، وإنشاء المؤسسات التعليمية للارتقاء بالناشئة.

يمكن الخلوص مع الفيلسوف "ألبير كامو"<sup>18</sup> " الحرية هي فرصة لنكون أفضل"، ولنكون أفضل يجب أن نتعامل مع جائحة كورونا بكثير من المسؤولية، لأن انتشار الفيروس يتجاوز الحرية الشخصية للفرد إلى حرية باقي الأفراد ليعيشوا بعيدين عن الوباء في أمن صحي ونفسي جيد، وهذا أفضل ما يسعى إليه الإنسان على سطح البسيطة

الدكتوراه بأطروحته في موضوع: "دراسات في تطور قضية فيزيائية: الامتداد الحراري للأجسام الصلبة"، وختم مشواره العلمي كأستاذ للفلسفة بجامعة السوربون، توفي باشلار بباريس يوم 16 أكتوبر 1962.

<sup>17</sup> جورجو أغامبين، حالة الاستثناء، الإنسان الحرام، ترجمة ناصر اسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، مصر، يناير 2015، ص 112.

<sup>18</sup> فيلسوف وجودي وكاتب مسرحي وروائي فرنسي (1913-1960) حاصل على جائزة نوبل في الآداب عام 1957، من أشهر كتبه أسطورة سيزيف.

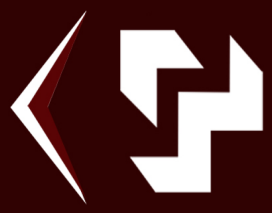
حاولنا في الورقة مقارنة جدلية الحرية والنظام العام في ظل تفشي وباء كوفيد 19، من خلال مقارنة الفلسفة السياسية الفلسفة، التي اعتبرت صراع السلطة والحرية وضرورتها من المبادئ الهامة التي أطرت العلاقات داخل المجتمعات البشرية، ولاسيما في الفترات التي تعرف ضرورة الحد من ممارسة بعض الحقوق والحريات، كحالة الحصار وحالة الاستثناء وحالة الطوارئ الصحية، أو الكوارث الطبيعية أو البيئية كما هو الشأن في حالة انتشار فيروس كورونا المستجد، وهذا ما سعت الدول والحكومات التعامل معها، بأن فرضت مجموع إجراءات استثنائية، حدثت من حرية المواطن حاطت به من الكثير من الجوانب. غير أن هذا المسعى لم يكن في منأى عن الوقوع في بعض المتزلقات أساسها سوء تقدير للسلطة.

كما مسّت هذه الإجراءات أحيانا، بالتوازن القائم بين ممارسة السلطة وفق الضوابط القانونية المتعاقد بشأنها، وحق المحكومين في العيش بحرية، وأن بلوغ هذا الهدف الأسوى سيؤدي حتما إلى نتائج مهمة على صعيد نظام الدولة بشكل عام، من خلال النجاح في بث روح المواطنة بين أفراد المجتمع. أخذنا في الاعتبار أن المواطنة، بهذا التصور، ليست مقتصرة على الحصول على الجنسية، بل هي جملة الآمال والآلام التي يشعر بها المواطن تجاه بلده، فيعمل على تحقيق الآمال والقضاء على الآلام التي تحيط به وبوطنه، عن طريق التزام العمل المفيد والصالح لبلده، أو كما قال نيتشه "ينبغي على المرء، من منطلق حمايته لنفسه وسعادته الداخلية، أي من أجل طمأنينته الخاصة، وبقطع النظر عما تمليه الاعتبارات الدينية والأخلاقية، أن يحترس من ارتكاب المظالم أكثر من احتراسه من التعرض للمظالم، ذلك أنه في الحالة الأخيرة يبقى له سلوان راحة الضمير والأمل في الثأر لنفسه وتعاطف ومساندة الناس العاديين من حوله، بل مساندة المجتمع كله الذي يخاف من الجناة"<sup>19</sup>.

ومهما كان من حرص على التقيد بالضوابط القانونية، لفرض حالة الطوارئ الصحية والتقليل من شوائب ممارسة السلطة العمومية، فإن الوباء قد كشفت عن هشاشة الهيكل الديمقراطي لبعض الأنظمة السياسية، سيما وأن توالي الأزمات أو استمرارها، إما أن يكون فرصة لتغيير الفعل العمومي المؤسساتي، وترتيباً عليه تغيير سلوك الأفراد داخل المجتمع بفرض قواعد قانونية تحظى بقبول الأفراد داخل المجتمع، وإما أن يؤسس لتراجع على مستوى منسوب الحقوق والحريات داخل كل مجتمع.

<sup>19</sup> فريدريش نيتشه، "إنساني مفرط في إنسانيته" كتاب للمفكرين الأحرار، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، ترجمة علي مصباح، منشورات الجمل، بيروت لبنان، 2015، صفحة 41 و42.





### قائمة المصادر والمراجع:

-جورجو أغامبين، حالة الاستثناء، الإنسان الحرام، ترجمة ناصر اسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، مصر، يناير 2015.

- نيتشه فريدريش، "إنساني مفرط في إنسانيته: كتاب للمفكرين الأحرار"، الكتاب الثاني، ط1، ترجمة علي مصباح، منشورات الجمل، بيروت، 2015.

-Emmanuel kant: Critique de la raison pratique,Quadrige, PUF 9ème edition, 1985.

- الانتصار عبد المجيد، "التربية على حقوق الإنسان"بيداغوجية، تربية، ثقافة، ط2، منشورات المرحلة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.

مجلة عالم التربية، منشورات عالم التربية، الجديدة، 2004، العدد 15.

- هداوي حسن، تنازع القوانين وأحكامه في القانون الدولي الخاص الأردني، ط 1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1993.

### المواقع الالكترونية:

<https://www.marocdroit.com>

- ماروك دروا

<https://liberties.aljazeera.com/advocacy>

-موقع مركز الجزيرة لحقوق الإنسان

<https://www.hespress.com>

- موقع جريدة هسبرس

<https://www.diwanalarab.com>

- موقع ديوان العرب

<https://www.lakom.com>

-موقع "لكم"

<https://m.annabaa.org/arabic/books/19054>

- موقع أنباء